19840716-0001Q-E ١٩٨٤/٧/١٦

بيروت المساء

بيروت المساء ـ العدد ١٠٧ ـ ١٦ تموز ١٩٨٤ ـ السنة الثالثة ـ الثمن ٣ ليرات لبنانية.

الفوضى الكيانية في مرآة الخطة الامنية

الاطر الجبهوية المطلوبة لتنظيم العمل الوطني

☆ ☆

حقيقة الموقف الكتائبي من الخطة الامنية

افتحوا اقبية الكتائب: الحرية لجميع المخطوفين

الهجوم المعاكس على الساحة العربية ـ ٤ ـ كيف تواجه الثورة الفلسطينية ازمتها الراهنة ؟

دراسة

التخطيط في اليمن الديمقراطية: مقدمات ... نتائج ... آفاق

1984 07 16-00016-c

اهالي المخطوفين يطالبون بفتح اقبية الكتائب و اطلاق جميع المعتقلين و المخطوفين

اضرموا النار في الشوارع حتى يطفئوا النار المضطرمة في قلوبهم اعتصموا وناموا على المعابر، بعدما سكن الأرق في محاجرهم سنين طويلة، قطعوا المعابر بين شطري العاصمة، لأنهم ارادوا لها ان تفتح من دون تزييف، ونقلوا اعتصامهم اخيرا الى دار الفتوى لمتابعة تحركهم المشروع للتوصل الى حل عادل ومنصف لقضيتهم الانسانية والمحقة.

لقد شهد الأسبوع الماضي تصعيدا واضحا في تحرك ذوي المخطوفين والمفقودين والمحتجزين من اجل تحرير اكثر من الفي مخطوف ومعتقل ما يزال مصيرهم مجهولا في اقبية الكتائب وفي سجون السلطة.

بدأ تحرك الأهالي بالتظاهر امام القصر الحكومي وامام مقر اللجنة الأمنية في ميدان سباق الخيل لينتقل بعدهاالى اقفال معبر البربير ـ المتحف، ومن ثم الى اقفال سائر المعابر بين شطري العاصمة بعدما تم فتحها، ولجأ الأهالي الى تقطيع اوصال شوارع بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية، بسد الطرقات وقطعها، واحراق الاطارات، والتظاهر في الأحياء الداخلية، واعلنوا الاعتصام والنوم على المعابر الى ان يفصح عن مصير المخطوفين. واخيرا تم نقل الاعتصام الى دار الفتوى بعدما شكلت لجنة من ممثلي ذوي المخطوفين. قابلت الرئيسين الجميل وكرامي واجتمعت بعدد من الوزراء والمسؤولين...

ولقد نجح التحرك اولا في كسب الرأي العام. فاستجاب وشارك في الدعم ان بالتظاهر، او باقفال المؤسسات التجارية والتعليمية. ونجح ثانيا بفرض قضية المخطوفين كبند اول على جدول اعمال مجلس الوزراء.

ولا بد من القول في هذا المجال، ان تحرك اهالي المخطوفين لم يكن وليد ساعته، بل جاء في سياق تحركات متواصلة وحثيثة، شهدتها فصول العامين الماضين. لكن من دون جدوى، وبعد ان تبخرت الوعود المضروبة لاطلاق المخطوفين، وفي طليعتها قرار واضح بهذا الشأن من مؤتمر لوزان، وبعد فشل العديد من اللجان التي شكلت للغاية نفسها، وبعد ان احبطت المحاولات اليائسة التي بذلها الصليب الأحمر الدولي ولم تسفر عن اية نتيجة.

يضاف الى ذلك قلق ذوي المخطوفين الناجم عن عدم ايلاء قضية المخطوفين ما تستحقه من اهتمام. تضاعف هذا القلق مع ارتفاع الأصوات من جانب الجبهة اللبنانية « والقوات » تدعو الى طي هذا الملف ولو على حساب آلاف الضحايا.

فكميل شمعون طالب بان تنتهي هذه القضية، بأي صورة من الصور » وقال : « المعلوم ان ثمة اشخاصا لا يزالون احياء. وآخرين لقوا حتفهم لسوء الحظ، فليتم تبادل الأحياء ورحم الله الذين قضوا...

اما جان غانم ممثل « القوات اللبنانية » في اللجنة الأمنية فقد صرح لوكالة رويتر : « بأن القوات احتجزت ١٥٠٠ رهينة منذ صيف ١٩٨٢ وان معظم هؤلاء لم يبقوا على قيد الحياة وانا لا احاول اعطاء امل لهؤلاء الناس لأنني اعلم انه لن يؤدي الا الى زيادة انخداعهم ».

واضح من هذه التصريحات ان اركان الجبهة اللبنانية والقوات يريدون طي هذا الملف واسدال الستار نهائيا على المجازر التي ارتكبوها بحق الالاف من الوطنيين من شعبنا وبالتالي السعي لتحجيم هذه القضية للانتقال بعدها الى اجراء عملية تبادل بين الأحياء من المخطوفين الذين وصل عددهم ما بين ١٢٠ و١٣٠ مخطوفا في المنطقتين (تقرير اللجنة الرسمية) والى ٢٠٠ تبعا لتقرير ممثل الصليب الأحمر الدولي، اما باقي المخطوفين لدى الكتائب فسيبقى مصيرهم مجهولا. بالاضافة الى عدد ليس بقليل ما يزال محتجزا منذ بداية هذا العهد.

وفي ضوء ذلك يصبح مفهوما موقف الأجهزة الكتائبية من تحرك ذوي المخطوفين حيث قابلوه بجملة من الافتراءات الهادفة الى طمس القضية الحقيقية

« القوات اللبنانية » قامت بفرط تظاهرة نظمها ذوو المخطوفين في بيروت الشرقية. واعلام الكتائب الصق مزيدا من التهم بالتحرك الذي شهدته بيروت الغربية والضاحية بالقول تارة ان اطرافا استغلت قضية المخطوفين، وتارة بأن التحرك يستهدف الخطة الأمنية، وان المتضررين من الأمن استغلوا قضية المخطوفين.

هكذا واجهت الكتائب قضية المخطوفين، فصورت تحرك ذويهم بأنه مفتعل وانه من صنع المندسين والأيدي العابثة كأنه لا اساس لقضيتهم. وكأنه لا وجود لآلاف المخطوفين في اقبية التعذيب الكتائبية، والذين لم يقتنع احد بأن عددهم (١١ مخطوفا) كما جاء على لسان رئيس الكتائب، مما اضطر جان غانم للكشف عن جزء من الحقيقة...

اما الكلام عن استهدافات التحرك لعرقلة الخطة الأمنية فليس الا من قبيل ذر الرماد في العيون. اذ لم يعد خافيا على احد ان اسباب التفجير الدائم في لبنان ناتج عن اصرار قوى المشروع الكتائبي على نحر البلد وتقسيمه وصهينته وان اهالي المخطوفين ليسوا هم المسؤولين عن عرقلة الخطة الأمنية، ان المسؤولين هم الخاطفون والذين يمعنون في طمس قضية المخطوفين وتجاهلها والتنكر لمسؤوليتهم تجاهها مما يعني استمرارها وتأزمها وتحولها الى عنصر انفجار حقيقي.

واذا كان نجاح الخطة الأمنية مرهونا بازالة كل اسباب التفجير وازالة الآثار المتولدة عن الحرب، فان الاصرار على اقفال ملف المخطوفين من دون حل جدي، يشكل عنصر تأزيم وتفجير وفي المقابل فان التحرك للافراج على المخطوفين واعادتهم الى ذويهم سيساهم بالتأكيد في ارساء دعائم الأمن والاستقرار.

وقد اظهر اهالي المخطوفين بالفعل كل الحرص على نجاح الخطة الأمنية بضبط النفس والسماح بفتح المعابر والانتقال الى الاعتصام في دار الفتوى وتنظيم نشاطات واتصالات سياسية لمتابعة قضيتهم. وهم ينتظرون في المقابل من جميع الحريصين على عودة الاستقرار وازالة مسببات التوتر والتفجير ان يتضامنوا معهم في سبيل اطلاق جميع المخطوفين والمعتقلين.

والحل واضح وضوح الشمس :

افتحوا اقبية الكتائب... وامنحوا الحرية لجميع المخطوفين والمعتقلين... □

الأهالي يقفلون المعابر : قضية المخطوفين لا يمكن طمسها.